

معيار المحاسبة المصرى

رقم (٤١) ٢٠١٥

القطاعات التشغيلية

معايير المحاسبة المصرى رقم (٤١) ٢٠١٥ القطاعات التشغيلية

المحتويات

فقرات

١	المبدأ الأساسي
٤-٢	نطاق المعيار
١٠-٥	القطاعات التشغيلية
١٩-١١	القطاعات المطلوب التقرير عنها
١٢	معايير التجميع
١٩-١٣	الحدود الرقمية
٢٤-٢٠	الإفصاح
٢٢	معلومات عامة
٢٤-٢٣	معلومات حول الربح أو الخسارة والأصول والإلتزامات
٣٠-٢٥	القياس
٢٨	المطابقات وتسويتها
٣٠-٢٩	إعادة عرض المعلومات السابق إصدار قوائم عنها
٣٤-٣١	الإفصاحات على نطاق المنشأة
٣٢	معلومات حول المنتجات والخدمات
٣٣	معلومات حول المناطق الجغرافية
٣٤	معلومات حول كبار العملاء
	ملحق إرشادات التطبيق

معايير المحاسبة المصري رقم (٤١) ٢٠١٥

القطاعات التشغيلية

المبدأ الأساسي

١- يتعين على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الاعمال التي تشارك فيها وأثارها المالية والبيئات الإقتصادية التي تعمل بها .

نطاق المعيار

-٢ يطبق هذا المعيار على ما يلى :

(أ) القوائم المالية المستقلة أو المنفردة لمنشأة :

(١) يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق بورصة محلي أو أجنبى أو سوق تداول مباشر ، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

أو (٢) قدمت أو في طريقها لتقييم قوائمها المالية لهيئة الرقابة المالية أو أية هيئة رقابية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات في سوق عام .

(ب) (أ) (ب) القوائم المالية المجمعة لمجموعة ولها شركة أم :

(١) يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق بورصة محلي أو أجنبى أو سوق تداول مباشر ، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) .

أو (٢) قدمت أو في طريقها لتقييم قوائمها المالية المجمعة لهيئة الرقابة المالية أو أية هيئة رقابية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات في سوق عام .

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) " التقارير القطاعية "

٣- إذا اختارت المنشأة - غير مطالبة بتطبيق هذا المعيار - الإفصاح عن معلومات حول القطاعات إلا أنها لا تلتزم بهذا المعيار ، فلا ينبغي أن تصنف هذه المعلومات بالمعلومات القطاعية.

٤- لاغي .

القطاعات التشغيلية

- ٥- القطاع التشغيلي هو أحد عناصر المنشأة الذي :
- (أ) يشارك في أنشطة الأعمال التي يمكن أن تجني منها المنشأة إيرادات وتنبذ مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع العناصر الأخرى ضمن نفس المنشأة) .
- و (ب) يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي للمنشأة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه .
- و (ج) تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأنه .
- وقد يشارك قطاع تشغيلي معين في أنشطة أعمال لم يتحقق منها إيرادات حتى الآن فعلى سبيل المثال قد تعتبر الأنشطة الأساسية بمثابة قطاعات تشغيلية قبل تحققها للإيرادات .
- ٦- ليس بالضرورة أن يكون كل جزء في المنشأة قطاعاً تشغيلياً أو جزءاً من قطاع تشغيلي فعلى سبيل المثال قد لا يتحقق المقر الرئيسي للشركة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات أو قد تتحقق إيرادات عرضية فقط تابعة لأنشطة المنشأة لذا فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية . ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر نظم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالمنشأة قطاعات تشغيلية .
- ٧- يحدد مصطلح "الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي" وظيفة معينة وليس بالضرورة أن يكون مديرًا ذو مسمى محدد . وتكون هذه الوظيفة في تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية وتقييم أدائها في المنشأة ما . وعادة ما يكون الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي في المنشأة هو المدير التنفيذي أو مدير العمليات في المنشأة ولكنه قد يكون مجموعة من المديرين التنفيذيين أو آخرين مثلاً .
- ٨- وفيما يخص العديد من المنشآت ، تحدد الخصائص الثلاثة للقطاعات التشغيلية المبينة في الفقرة "٥" قطاعاتها التشغيلية بوضوح . ومع ذلك قد تصدر المنشأة تقارير تعرض فيها أنشطتها بطرق متعددة . وإذا استخدم الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي أكثر من مجموعة واحدة من المعلومات القطاعية ، فقد تحدد عوامل أخرى مجموعة

واحدة من العناصر على أنها تشكل القطاعات التشغيلية للمنشأة ، بما في ذلك طبيعة أنشطة الأعمال لكل عنصر ووجود مديرين مسؤولين عن هذه الأنشطة والمعلومات المعروضة أمام مجلس الإدارة .

٩- بشكل عام ، يتوفّر في القطاع التشغيلي مديرًا للقطاع يكون مسؤولاً بشكل مباشر تجاه الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي ويبيّق على إتصال دائم معه لمناقشة الأنشطة التشغيلية أو النتائج المالية أو التقديرات أو الخطط الخاصة بالقطاع . ويحدد مصطلح "مدير القطاع" وظيفة معينة وليس بالضرورة أن يكون مديرًا ذو مسمى محدد . ويمكن أن يكون الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي هو أيضاً مدير القطاع لبعض القطاعات التشغيلية وقد يكون مدير واحد هو مدير القطاع لأكثر من قطاع تشغيلي واحد . وفي حال تطبيق الخصائص الواردة في الفقرة "٥" على أكثر من مجموعة واحدة من عناصر مؤسسة ما رغم وجود مجموعة واحدة فقط مسؤولة عنها مديرى القطاعات ، فإن مجموعة العناصر تلك هي التي تشكّل القطاعات التشغيلية .

١٠- يمكن أن تتطبق الخصائص الواردة في الفقرة "٥" على مجموعتين متداخلتين أو أكثر من العناصر التي يعتبر المديرين مسؤولين عنها . ويشار أحياناً إلى هذا الهيكل على أنه شكل من أشكال المصفوفة في التنظيم . فعلى سبيل المثال ، يكون بعض المديرين في بعض المنشآت مسؤولين غالباً عن خطوط إنتاج وخدمات مختلفة بينما يعتبر مديرين آخرون مسؤولين عن مناطق جغرافية معينة . ويراجع الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي النتائج التشغيلية لكلا من مجموعة العناصر بشكل منظم ، كما أن المعلومات المالية متاحة حول كلا المجموعتين . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تحدد المنشأة مجموعة العناصر التي تشكّل القطاعات التشغيلية من خلال الرجوع إلى المبدأ الأساسي .

القطاعات المطلوب التقرير عنها

١١- ينبغي أن تعرّض المنشأة بشكل منفصل المعلومات حول كل قطاع تشغيلي :

(أ) تم تحديده وفقاً لفقرات من "٥" إلى "١٠" أو النتائج الناجمة عن تجميع إثنين أو أكثر من تلك القطاعات وفقاً للفقرة "١٢" .

(ب) يتجاوز الحدود الرقمية المنصوص عليها في الفقرة "١٣" .
تحدد الفقرات من "١٤" إلى "١٩" حالات أخرى ينبغي فيها عرض معلومات منفصلة حول القطاع التشغيلي .

معايير التجميع

١٢- غالباً ما تظهر القطاعات التشغيلية أداء مالياً مماثلاً على المدى الطويل إذا كان لديها خصائص إقتصادية مماثلة . فعلى سبيل المثال فإنه من المتوقع أن يكون متوسط هوامش الربح الإجمالية طويلاً الأجل لقطاعين تشغيليين مماثلاً إذا أمتلك القطاعان خصائص إقتصادية مماثلة . وقد يتم تجميع قطاعين تشغيليين أو أكثر في قطاع تشغيلي واحد إذا كان التجميع متواافقاً مع المبدأ الأساسي في هذا المعيار وكانت القطاعات ذات خصائص إقتصادية مماثلة وكانت القطاعات متشابهة في كل من الجوانب التالية :

(أ) طبيعة المنتجات والخدمات.

و(ب) طبيعة عمليات الإنتاج.

و(ج) نوع أو فئة العميل حسب منتجاته أو خدماته.

و(د) الأساليب المستخدمة لتوزيع منتجاتهم أو تقديم خدماتهم.

و(هـ) طبيعة البيئة التنظيمية إذا كان ممكناً مثل العمل المصرفي أو التأمين أو المرافق العامة .

الحدود الرقمية

١٣- يتعين على المنشآة أن تعرض بشكل منفصل معلومات حول القطاع التشغيلي الذي يستوفى أي من الحدود الرقمية التالية :

(أ) أن يساوى إيراده المعترف به ، بما في ذلك المبيعات إلى العملاء الخارجيين والمبيعات أو التحويلات بين القطاعات ، ١٠% أو أكثر من الإيراد المجمع الداخلي والخارجي ، لكافة القطاعات التشغيلية .

(ب) أن يساوى مبلغ أرباحه أو خسائره المحققة ما نسبته ١٠% أو أكثر من أي المبلغين التاليين ، أيهما أكبر :

(١) الأرباح المجمعة المعلنة لكافة القطاعات التشغيلية التي لم تتحقق خسارة .

و(٢) الخسائر المجمعة المعلنة لكافة القطاعات التشغيلية التي حققت خسائر .

(ج) أن تشكل أصوله ١٠% أو أكثر من الأصول المجمعة لكافة القطاعات التشغيلية .

يمكن أن تعتبر القطاعات التشغيلية التي لا تستوفى أي من حدود التصنيف الكمية عالية كقطاعات تعرض ويفصح عنها بشكل منفصل في التقارير المالية إذا أعتقدت الإداره بأن المعلومات حول القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

- ٤- قد تدمج المنشأة معلومات عن القطاعات التشغيلية التي لا تستوفى الحدود الرقمية مع المعلومات عن القطاعات التشغيلية الأخرى التي لا تستوفى الحدود الرقمية لإيجاد قطاع يعرض منفصلاً في التقارير المالية فقط في حال كون هذه القطاعات التشغيلية ذات خصائص إقتصادية مماثلة وتشترك في أغلبية معايير التجميع المدرجة في الفقرة "١٢".
- ٥- إذا شكل إجمالي الإيراد الخارجي المعترض به من قبل القطاعات التشغيلية أقل من ٧٥% من إيراد المنشأة ، ينبغي تحديد قطاعات تشغيلية إضافية كقطاعات تعرض في التقارير المالية (حتى وإن لم تتحقق المعايير المدرجة في الفقرة "١٣") إلى أن يصل ما نسبته ٧٥% على الأقل من إيراد المنشأة في القطاعات المعروضة في التقارير المالية.
- ٦- ينبغي دمج المعلومات حول أنشطة الأعمال والقطاعات التشغيلية الأخرى غير المطلوب عرضها منفصلة في التقرير عنه والإفصاح عنها ضمن فئة "كافة القطاعات الأخرى" بشكل منفصل عن بنود التسويات الأخرى في المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٨" .
- وينبغي وصف مصادر الإيراد الذي تتضمنه فئة كافة القطاعات الأخرى.
- ٧- إذا رأت الإدارة أن هناك قطاعاً تشغيليًّا محدداً قد عرض منفصلاً في التقرير عنه في الفترة السابقة مباشرة قد استمر هاماً أيضاً هذه الفترة ، ينبغي الإستمرار في عرض المعلومات حول ذلك القطاع بشكل منفصل في الفترة الحالية حتى وإن لم يعد يحقق متطلبات العرض المنفصل المنصوص عليها في الفقرة "١٣" .
- ٨- إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على أنه قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية في الفترة الحالية وفقاً للحدود الرقمية ، ينبغي إعادة عرض بيانات القطاع لفترة سابقة معروضة لأغراض المقارنة لعكس القطاع المطلوب عرضه منفصلاً حديثاً في التقارير المالية كقطاع منفصل ، حتى وإن لم يحقق ذلك القطاع متطلبات العرض المنفصل المنصوص عليها في الفقرة "١٣" في الفترة السابقة ، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً .
- ٩- قد يكون هناك حد عملى لعدد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية التي تفصح عنها المنشأة بشكل منفصل بحيث تصبح المعلومات القطاعية التي تقع خارج هذا الحد مفصلة للغایة . ورغم عدم تعين حد دقيق ، إلا أن عند زيادة عدد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية بموجب الفقرات من "١٣" إلى "١٨" عن عشرة قطاعات، حينئذ ينبغي على المنشأة أن تنظر في التوصل إلى حد عملى .

الإفصاح

- ٢٠- على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها .
- ٢١- ومن أجل تفعيل المبدأ الوارد في الفقرة "٢٠" ، على المنشأة أن تفصح عما يلى لكل فترة يعرض بشأنها قائمة دخل :
- (أ) معلومات عامة كما هو موضح في الفقرة "٢٢".
- و(ب) معلومات حول الأرباح أو الخسائر الناتجة للقطاع ، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة الواردة في الأرباح أو الخسائر الناتجة للقطاع وأصول وإلتزامات القطاع وأساس القياس كما هو موضح في الفقرات من "٢٣" إلى "٢٧".
- و(ج) مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح أو خسائر القطاع الناتجة وأصول وإلتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة للمنشأة ككل كما هو موضح في الفقرة "٢٨".

ويتعين إجراء مطابقات بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المطلوب عرضها منفصلة مع المبالغ في قائمة المركز المالي للمنشأة ككل لكل تاريخ تعرض فيه قائمة المركز المالي . وينبغى إعادة بيان المعلومات التي تتعلق بالفترات السابقة كما هو موضح في الفقرتين "٢٩" و "٣٠" .

معلومات عامة

- ٢٢- على المنشأة أن تفصح عن المعلومات العامة التالية :
- (أ) العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المنشأة المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية بما في ذلك أسس تنظيم المنشأة (فيما إذا اختارت الإدارة تنظيم المنشأة طبقاً للمنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية أو البيئات التنظيمية أو مجموعة من العوامل وفيما إذا كان قد تم تجميع القطاعات التشغيلية).
- و(ب) أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية لإيراداته .

معلومات حول الربح أو الخسارة والأصول والإلتزامات

- ٢٣- يتعين على المنشأة التقرير عن قياس أرباح أو خسائر كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير انلماوية وإجمالي أصوله . كما ينبغي عليها التقرير عن قياس الإلتزامات لكل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كان يتم تزويد هذا

المبلغ بشكل منظم إلى الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي . وعلى المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلى حول كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المذكورة تدخل ضمن قياس أرباح أو خسائر القطاع الذي يراجعه الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي أو يتم تقديمها بطريقة أخرى إلى هذا المسئول ، حتى وإن لم تكن تدخل ضمن ذلك القياس لأرباح أو خسائر القطاع :

(أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين.

و(ب) الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى في نفس المنشأة .

و(ج) إيراد الفوائد.

و(د) مصروفات الفوائد.

و(هـ) الإهلاك والإستهلاك .

و(و) البنود ذات الأهمية النسبية للدخل والمصروف المفصح عنها وفقاً للفقرة "٩٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية".

و(ز) حصة المنشأة في ربح أو خسارة الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .

و(ح) مصروف أو دخل ضريبة الدخل .

و(ط) البنود غير النقدية ذات الأهمية النسبية باستثناء الإهلاك والإستهلاك .

يتعين على المنشأة تسجيل إيراد الفوائد بشكل منفصل عن مصروفات الفوائد لكل قطاع يتم التقرير عنه إلا إذا كانت معظم إيرادات القطاع من الفائدة وكان الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي في المقام الأول مسؤولاً عن صافي الإيراد من الفوائد لتقييم أداء القطاع وأتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع . وفي تلك الحالة ، قد ت تعرض المنشأة صافي إيراد القطاع من الفوائد مطروحاً منه مصروفات الفوائد وتتفصح عن أنها قامت بذلك .

٤- على المنشأة أن تفصح عما يلى حول كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المذكورة تدخل ضمن قياس أصول القطاع التي يراجعها الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي أو ترفع إليه بطريقة أخرى بشكل منظم ، حتى وإن لم تكن تدخل ضمن قياس أصول القطاع :

(أ) مبلغ الاستثمار في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها

بطريقة حقوق الملكية .

و(ب) مبالغ الإضافات إلى الأصول غير المتدالوة^{*} بإستثناء الأدوات المالية وأصول الضريبة المؤجلة وأصول مزايا ما بعد أداء الخدمة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٨) "مزايا العاملين" والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين .

القياس

٢٥- ينبغي أن يكون مبلغ كل بند من بنود القطاع تم عرضه منفصلاً هو القياس الذى تم التقرير عنه إلى الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه . وينبغي أن تكون التعديلات والحذف الذى يتم إجراؤه لدى إعداد القوائم المالية للمنشأة وتوزيع الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر تدخل ضمن تحديد أرباح أو خسائر القطاع فى التقارير المالية فقط إذا كانت تدخل ضمن قياس أرباح أو خسائر القطاع المستخدم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي . وعلى نحو مثال ، ينبغي فقط عرض تلك الأصول والإلتزامات التى تدخل ضمن قياس أصول وإلتزامات القطاع المستخدمة من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي فيما يتعلق بذلك القطاع . وإذا تم توزيع المبالغ لأرباح أو خسائر والأصول أو الإلتزامات للقطاع المعروض ينبغي توزيع هذه المبالغ على أساس معقول .

٢٦- إذا استخدم الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي قياساً واحداً فقط لأرباح أو خسائر القطاع التشغيلي و أصول أو إلتزامات القطاع فى تقييم أداء القطاع وإتخاذ قرار حول كيفية تخصيص الموارد ، ينبغي التقرير عن ربح أو خسارة وأصول أو إلتزامات القطاع حسب تلك القياسات . أما إذا استخدم هذا الرئيس أكثر من قياس واحد لأرباح أو خسائر القطاع التشغيلي وأصول أو إلتزامات القطاع ، ينبغي أن تكون القياسات المستخدمة فى إعداد القوائم المالية هى تلك التى تعتقد الإدارة بأنها محددة وفقاً لمبادئ القياس الأكثر توافقاً مع تلك المقاييس المستخدمة فى قياس المبالغ المقابلة فى القوائم المالية الخاصة بالمنشأة .

٢٧- على المنشأة أن تقدم تفسيراً لمقاييس أرباح أو خسائر القطاع وأصول وإلتزامات القطاع لكل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في القوائم المالية . وعلى المنشأة أن تنصح كحد أدنى بما يلى :

(أ) أساس محاسبة أي معاملات بين القطاعات المعروضة في القوائم المالية .

(ب) طبيعة أية فروق بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات المعروضة في القوائم المالية وأرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف أو دخل ضريبة الدخل

والعمليات غير المستمرة (إذا لم يكن هذا واضحاً في المطابقات المبينة في الفقرة

"٢٨") وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع التكاليف

المتكبدة مركزياً الازمة وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .

(ج) طبيعة أية فروق بين مقاييس أصول القطاعات المعروضة في القوائم المالية

وأصول المنشأة ككل (إذا لم يكن هذا واضحاً في المطابقات المبينة في الفقرة

"٢٨"). وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع الأصول

المستخدمة بشكل مشترك وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .

(د) طبيعة أية فروق بين مقاييس إلتزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية

وإلتزامات المنشأة ككل (إذا لم يكن هذا واضحاً في المطابقات المبينة في الفقرة

"٢٨") . وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع الإلتزامات

المستخدمة بشكل مشترك وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .

(هـ) طبيعة أية تغيرات عن الفترات السابقة في أساليب القياس المستخدمة في تحديد

أرباح أو خسائر القطاع المعروض وأثر تلك التغيرات ، إن وجدت ، على قياس

أرباح أو خسائر القطاع .

(و) طبيعة وأثر أي توزيعات غير متناسبة للقطاعات المعروضة في القوائم المالية ،

فعلى سبيل المثال قد توزع منشأة ما مصروف الإهلاك لقطاع دون توزيع

الأصول القابلة للإهلاك ذات العلاقة بذلك القطاع .

المطابقات وتسوياتها

-٢٨- على المنشأة أن تقدم مطابقات مع التسوية الازمة لكافة البنود التالية :

(أ) إجمالي إيرادات القطاعات المعروضة في القوائم المالية مع إيرادات المنشأة ككل .

(ب) إجمالي قياس أرباح أو خسائر القطاعات المعروضة في القوائم المالية مع أرباح

أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف (دخل) الضريبة والعمليات غير المستمرة.

وإذا وزعت المنشأة على القطاعات المعروضة في القوائم المالية بنوداً معينة مثل

مصروف (دخل) الضريبة يمكن أن تطبق المنشأة إجمالي قياس أرباح أو خسائر

القطاعات مع أرباح أو خسائر المنشأة ككل بعد تلك البنود .

(ج) إجمالي أصول القطاعات المعروضة في القوائم المالية مع أصول المنشأة ككل .

(د) إجمالي التزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية مع التزامات المنشأة ككل إذا تم عرض التزامات القطاع وفقاً للفقرة "٢٣" .

(هـ) إجمالي مبالغ القطاعات المعروضة في القوائم المالية لكل بند آخر ذا أهمية نسبية من بنود المعلومات المفصحة عنها مع المبلغ المقابل والخاص بالمنشأة ككل .

ينبغي تحديد ووصف كافة بنود المطابقة وتسويتها ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل . فعلى سبيل المثال ينبغي بطريقة منفصلة تحديد وشرح مبلغ كل تعديل هام ومؤثر ضروري لمطابقة أرباح أو خسائر القطاع المعروض في القوائم المالية مع أرباح أو خسائر المنشأة ككل الناجمة عن سياسات محاسبية مختلفة .

إعادة عرض المعلومات السابق إصدار قوائم عنها

٢٩- إذا قامت المنشأة بتغيير هيكلها التنظيمي الداخلي بطريقة تؤدي إلى تغير في تركيبة قطاعاتها المطلوب عرضها منفصلة في قوائمها المالية ، ينبغي عليها إعادة عرض المعلومات المقابلة لفترات السابقة ، بما في ذلك الفترات الدورية ، إلا إذا كانت المعلومات غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً . وينبغي تحديد ما إذا كانت المعلومات غير متوفرة وما إذا كانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً لكل بند منفرد من بنود الإفصاح . وبعد حدوث تغير في تركيبة قطاعات المنشأة المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية ، عليها إن تفصح مما إذا كانت قد أعادت عرض البنود المقابلة في المعلومات القطاعية لفترات سابقة .

٣٠- إذا غيرت المنشأة هيكلها التنظيمي الداخلي بطريقة تؤدي إلى تغير في تركيبة قطاعاتها المطلوب عرضها منفصلة في قوائمها المالية وإذا لم يعاد عرض المعلومات القطاعية لفترات سابقة ، لعكس التغيير بما في ذلك الفترات الدورية ، فعلى المنشأة أن تفحص في السنة التي حدث فيها التغيير عن المعلومات القطاعية لفترة الحالية وفق الأساس القديم والأساس الحديث للتوزيع ، إلا إذا كانت المعلومات اللاحزة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً .

الاصحاحات على مستوى المنشأة

٣١- تطبق الفقرات من "٣٢" إلى "٣٤" على كافة المنشآت الخاضعة لهذا المعيار بما في ذلك تلك المنشآت التي تملك قطاعاً واحداً يعرض في القوائم المالية . بعض المنشآت لا تقوم بتنظيم أنشطة أعمالها على أساس الفروق في المنتجات والخدمات ذات العلاقة

أو الفروق بين المناطق الجغرافية للعمليات . مثل هذه المنشأة تعرض إيرادات القطاعات في القوائم المالية للمنشأة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المختلفة بشكل أساسي ، أو قد يقدم أكثر من قطاع واحد من قطاعاتها المعروضة في القوائم المالية نفس المنتجات والخدمات بشكل أساسي . وعلى نحو مماثل ، يمكن أن تحفظ قطاعات المنشأة المعروضة في القوائم المالية بأصول في مناطق جغرافية متعددة وتعرض إيرادات من عملاء في مناطق جغرافية مختلفة ، أو قد يعمل أكثر من قطاع واحد من قطاعاتها المعروضة في القوائم المالية في المنطقة الجغرافية ذاتها . وينبغي تقديم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات من "٣٢" إلى "٣٤" فقط في حالة عدم تقديمها كجزء من معلومات القطاع المعروض في القوائم المالية المطلوبة بموجب هذا المعيار .

معلومات حول المنتجات والخدمات

-٣٢- يتعين على المنشأة التقرير عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو كل مجموعة من المنتجات والخدمات المماثلة إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً ، وفي هذه الحالة ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة وينبغي أن تستند مبالغ الإيرادات التي تم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإصدار القوائم المالية الخاصة بالمنشأة ككل .

معلومات حول المناطق الجغرافية

-٣٣- يتعين على المنشأة التقرير عن المعلومات الجغرافية التالية إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً :

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين (١) المتولدة في بلد إقامة المنشأة و (٢) المتولدة من كافة الدول الأجنبية التي تستمد منها المنشأة الإيرادات . وإذا كانت الإيرادات من العملاء الخارجيين المتولدة من دولة أجنبية منفردة هي إيرادات هامة ، ينبغي الإفصاح عن تلك الإيرادات بشكل منفصل . وعلى المنشأة أن تفصح عن الأساس الذي تم بموجبه توزيع هذه الإيرادات من العملاء الخارجيين على الدول المختلفة .
- (ب) الأصول غير المتداولة باستثناء الأدوات المالية وأصول الضريرية المؤجلة وأصول مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين (١) التي تقع في بلد إقامة المنشأة و (٢) التي تقع في كافة الدول الأجنبية التي تحفظ فيها المنشأة بأصول . وإذا كانت الأصول في دولة أجنبية منفردة هي أصول هامة ، ينبغي الإفصاح عن تلك الأصول بشكل منفصل .

وينبغي أن تستند المبالغ المعروضة إلى المعلومات المالية المستخدمة لإصدار القوائم المالية الخاصة بالمنشأة ككل . وإذا كانت المعلومات الالزمة غير متوفرة وكانت تكفة إعدادها مرتفعة جداً ، فإنه ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة . وقد تقدم المنشأة ، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة ، المجاميع الفرعية للمعلومات الجغرافية حول مجموعات الدول .

معلومات حول كبار العملاء

٣٤- ينبغي على المنشأة أن تقدم معلومات حول مدى اعتمادها على كبار عملائها . وإذا كانت الإيرادات المتولدة من المعاملات مع عميل خارجي واحد تساوى ١٠٪ أو أكثر من إيرادات المنشأة ، فإنه يتبع على المنشأة أن تنصح عن تلك الحقيقة وعن إجمالي مبلغ الإيرادات من كل عميل كهذا و هوية القطاع أو القطاعات التي تولد هذه الإيرادات . ولا تحتاج المنشأة إلى الإفصاح عن هوية عميل كبير أو مبلغ الإيرادات التي يحققها كل قطاع من ذلك العميل . ولأغراض هذا المعيار ينبغي أن تعتبر مجموعة المنشآت التي تعلم المنشأة المعدة للقوائم المالية بأنها تخضع لسيطرة مشتركة على أنها عميل واحد ، كما ينبغي أن تعتبر الحكومة (سواء وطنية أو رسمية أو أقليمية أو محلية أو أجنبية) و المنشآت التي تعلم المنشأة المعدة للقوائم المالية بأنها تخضع لسيطرة تلك الحكومة كعميل واحد .

ملحق

إرشادات التطبيق

نرافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ولكنها لا تمثل جزءاً منه .

المقدمة

أت ١ تعرّض إرشادات التطبيق هذه أمتلأة توضّح الاصحاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) ورسم تخطيطي للمساعدة في تحديد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية . ولا تعتبر النماذج الواردة في الأمتلأة التوضيحية بمثابة متطلبات . والأمتلأة التوضيحية التالية هي لمنشأة افتراضية يشار إليها هنا باسم شركة أ ب جـ.

معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة المعروضة في القوائم المالية
 أت ٢ فيما يلى توضّح للافصاح عن المعلومات الوصفية حول قطاعات المنشأة المعروضة في القوائم المالية (تشير مراجع الفقرة إلى المتطلبات ذات الصلة في هذا المعيار) .

وصف أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع معروض في القوائم المالية إيراداته (الفقرة ٢٢ (ب))

تملك شركة أ ب جـ خمس قطاعات معروضة في القوائم المالية : قطع غيار سيارات والسفن والبرمجيات والإلكترونيات والتمويل ، وينتج قطاع السيارات قطع غيار للبيع لمحال بيع قطع السيارات بالتجزئة . وينتج قطاع السفن سفناً صغيرة لخدمة صناعة النفط والأعمال البحرية المماثلة ، وينتج قطاع البرمجيات برامج تطبيقية بغرض بيعها لمنتجي أجهزة الحاسب الآلي ومحال بيع أجهزة الحاسب الآلي بالتجزئة وينتج قطاع الإلكترونيات دوائر متكاملة ومنتجات ذات علاقة من أجل بيعها لمنتجى أجهزة الحاسب الآلي ، في حين أن قطاع التمويل مسؤول عن بعض العمليات المالية للشركة بما في ذلك تمويل مشتريات العملاء للمنتجات من القطاعات الأخرى وعمليات التمويل العقاري .

قياس أرباح أو خسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي (الفقرة "٢٧")

إن السياسات المحاسبية للقطاعات التشغيلية هي نفس السياسات الموضحة في ملخص السياسات المحاسبية الهامة باستثناء أن مصروف التقادم لكل قطاع تشغيلي يتم الاعتراف به وقياسه على أساس الدفعات النقدية لنظام التقادم . وتقسم شركة أ ب ج الأداء على أساس الربح أو الخسارة من العمليات قبل اقتطاع مصروف الضريبة دون أن يتضمن ذلك الأرباح والخسائر غير المتكررة وأرباح أو خسائر الصرف الأجنبي . وتقسم شركة أ ب ج بالمحاسبة عن المبيعات والتحويلات بين القطاعات كما لو أن المبيعات أو التحويلات تخص طرف ثالث، أي حسب أسعار السوق الحالية .

العوامل التي تستخدمها الإدارة لتحديد قطاعات المنشأة التي تعرض منفصلة في القوائم المالية (الفقرة "٢٢")

تعتبر قطاعات شركة أ ب ج المعروضة في القوائم المالية وحدات عمل إستراتيجية تقدم منتجات وخدمات مختلفة . وتم إداره هذه القطاعات بشكل منفصل لأن كل نشاط يتطلب تقنية مختلفة واستراتيجيات تسويق مختلفة ، وقد تم الاستحواذ على معظم أنشطة الأعمال كوحدات منفردة وتم الإبقاء على الإدارة كما هي في وقت الاستحواذ .

معلومات حول أرباح أو خسائر وأصول والتزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية

أت ٣ يوضح الجدول التالي نموذجاً مقترحاً للإفصاح عن المعلومات حول أرباح أو خسائر وأصول والتزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية (الفقرتان "٢٣" و "٢٤"). ويطلب نفس النوع من المعلومات لكل سنة يتم عرض قائمة الدخل بشأنها ، ولا توزع شركة أ ب ج مصروف الضريبة (ضريبة الدخل) أو الأرباح والخسائر غير المتكررة للقطاعات المعروضة في القوائم المالية ، وبالإضافة إلى ذلك ، ليس لدى كافة القطاعات المعروضة في التقارير المالية بنوداً غير نقدية هامة باستثناء الإهلاك والاستهلاك في الأرباح أو الخسائر ، ويفترض أن المبالغ المذكورة في هذا المثال التوضيحي هي المبالغ الواردة في التقارير التي يستخدمها الرئيس المسؤول عن صناعة القرار التشغيلي .

قطاع السفن البرمجيات الالكترونيات التمويل كافة المجموع									
السيارات									
القطاعات									
الآخرى									
٣٥,٥٠٠	(١)	١,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٩,٥٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	الأيرادات من عملاء خارجيين
٤,٥٠٠	-	-	-	١,٥٠٠	٣,٠٠٠	-	-	-	الأيرادات بين القطاعات
٣,٧٥٠	-	-	-	١,٥٠٠	١,٠٠٠	٨٠٠	٤٥٠	٤٥٠	إيرادات الفوائد
٢,٧٥٠	-	-	-	١,١٠٠	٧٠٠	٦٠٠	٣٥٠	٣٥٠	مصرفوفات الفوائد(ب)
١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	صافي إيراد الفوائد
٢,٩٥٠	-	١,١٠٠	١,٥٠٠	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	الإهلاك والاستهلاك
٤,٠٧٠	١٠٠	٥٠٠	٢,٣٠٠	٩٠٠	٧٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	أرباح القطاع
البنود الهامة غير النقدية									
٢٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	-	-	-	الأخرى
ضمحل الأصول									
٨١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	أصول القطاع
٢,٩٠٠	-	٦٠٠	٨٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	النفقات المتعلقة بالأصول
غير المتداولة للقطاع									
٤٣٨٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-	التزامات القطاع
٣,٠٠٠	١,٨٠٠	١,٠٥٠	٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١,٨٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	(أ) تنسب الإيرادات من القطاعات دون الحدود الرقمية إلى أربع قطاعات تشغيلية في شركة أ ب ج وتنصمن تلك القطاعات أعمال محدودة في مجال العقارات وتأجير المعدات الالكترونية والاستشارات في مجال البرمجيات وعملية تأجير المستودعات ولم تستوفى أى من هذه القطاعات أى من الحدود الرقمية لتحديد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية .
٢,٩٠٠	-	٦٠٠	٨٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	(ب) يحصل قطاع التمويل على معظم إيراداتاته من الفوائد وتعتمد الإدارة بشكل رئيسي في إدارة ذلك القطاع على صافي إيرادات الفوائد وليس على إجمالي مبالغ الإيرادات والمصرفوفات لذلك يتم الإفصاح عن صافي المبلغ فقط كما هو مسموح بموجب الفقرة ("٢٣").

مطابقات إيرادات وأرباح أو خسائر وأصول والالتزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية وتسويتها

أت٤ يوضح الجدول التالي مطابقات إيرادات وأرباح أو خسائر وأصول والالتزامات القطاعات المعروضة في القوائم المالية مع المبالغ المقابلة للمنشأة ككل (الفقرة "٢٨") (أ) إلى (د) . كما يطلب إظهار المطابقات فيما يتعلق بكل بند هام آخر من المعلومات المفصح عنها (الفقرة ٢٨(هـ)) . ومن المفترض ألا تتضمن البيانات المالية الخاصة بالمنشأة عمليات غير مستمرة وكما هو موضح في الفقرة "أت٢" تعرف المنشأة وتقيس مصرفوف التقادع لقطاعاتها المعروضة في القوائم المالية على أساس الدفعات النقدية لنظام التقاعد ولا توزع المنشأة بعض البنود المعينة على قطاعاتها المعروضة في القوائم المالية .

الوقائع المصرية – العدد ١٥٨ تابع (أ) في ٩ يوليو سنة ٢٠١٥ ١٠٣٩

<u>الإيرادات</u>	
٣٩,٠٠٠	إجمالي إيرادات القطاعات المعروضة
١,٠٠٠	إيرادات أخرى
(٤,٥٠٠)	إلغاء الإيرادات بين القطاعات
٣٥,٥٠٠	إيرادات المنشأة ككل

<u>الربح أو الخسارة</u>	
٣,٩٧٠	إجمالي الربح أو الخسارة للقطاعات المعروضة
١٠٠	الأرباح أو الخسائر الأخرى
(٥٠٠)	إلغاء الأرباح بين القطاعات
٥٠٠	المبلغ غير الموزعة المتعلقة بتسويات قضايا مقبوسة
(٧٥٠)	مصروفات الشركة الأخرى
(٢٥٠)	تعديل مصروف التقاعد في القوائم المجمعة
٣,٠٧٠	الدخل قبل اقتطاع مصروف ضريبة الدخل للمنشأة ككل

<u>الأصول</u>	
٧٩,٠٠٠	إجمالي الأصول للقطاعات المعروضة
٢,٠٠٠	الأصول الأخرى
(١,٠٠٠)	إلغاء المدينون الناتجة أرصلتهم من مقر الشركة الرئيسي
١,٥٠٠	المبلغ غير الموزعة الأخرى
٨١,٥٠٠	أصول المنشأة ككل

<u>الالتزامات</u>	
٤٣,٨٥٠	إجمالي الالتزامات للقطاعات المعروضة
٢٥,٠٠٠	الالتزامات مزايا التقاعد المحددة غير الموزعة
٦٨,٨٥٠	الالتزامات المنشأة ككل

المجموعات المعروضة	النفقات الرأسمالية	إيرادات الفوائد	الإيرادات المكتسبة لبناء مقر الشركة وهو غير معروض في المعلومات القطاعية ، ولا تعتبر أى من التعديلات الأخرى هامة .
٣,٨٢٥	٧٥	٣,٧٥٠	إيرادات الفوائد
٢,٧٠٠	(٥٠)	٢,٧٥٠	مصاريف الفوائد
١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	صافي إيراد
الفوائد (قطاع التمويل فقط)			
٣,٩٠٠	١,٠٠٠	٢,٩٠٠	النفقات الرأسمالية
٢,٩٥٠	-	٢,٩٥٠	الإهلاك والاستهلاك
٢٠٠	-	٢٠٠	الاصحاح

يتمثل بند المطابقة لتعديل النفقات الرأسمالية في المبلغ المتكمد لبناء مقر الشركة وهو غير معروض في المعلومات القطاعية ، ولا تعتبر أى من التعديلات الأخرى هامة .

المعلومات الجغرافية

أت ٥ يوضح الجدول التالي المعلومات الجغرافية التي تقتضيها الفقرة " ٣٣ " (بما ان قطاعات شركة أ ب جـ المعروضة في القوائم المالية مبنية على الاختلاف في المنتجات والخدمات ، فإنه لا يطلب إجراء إفصاحات إضافية عن معلومات الإيراد حول المنتجات والخدمات (الفقرة " ٣٢ "))

المعلومات الجغرافية	الإيرادات (أ)	الأصول غير المتداولة
الولايات المتحدة	١٩,٠٠٠	١١,٠٠٠
كندا	٤,٢٠٠	-
الصين	٣,٤٠٠	٦,٥٠٠
اليابان	٢,٩٠٠	٣,٥٠٠
الدول الأخرى	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠
المجموع	٣٥,٥٠٠	٢٤,٠٠٠

(أ) تسب الإيرادات إلى الدول على أساس موقع العميل .

معلومات حول كبار العملاء

أت ٦ يوضح الجدول التالي المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة " ٣٤ " حول كبار العملاء . وليس مطلوباً الإفصاح عن هوية العميل او مبلغ الإيرادات لكل قطاع تشغيلي .

تمثل الإيرادات من أحد عملاء قطاع البرمجيات والالكترونيات التابع للشركة المتعددة حوالى ٥,٠٠٠ من إجمالي إيرادات الشركة .

رسم تخططي للمساعدة في تحديد القطاعات المعروضة في القوائم المالية

أت ٧ يوضح الرسم التالي كيفية تطبيق النصوص الرئيسية لتحديد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية كما هو محدد في هذا المعيار ، ويعتبر هذا الرسم ملحق مرجئ بهذا المعيار ، ولا ينبغي تفسير هذا الرسم على أنه يغير أو يضيف إلى أي متطلب من متطلبات هذا المعيار كما لا ينبغي اعتباره بديلاً عن المتطلبات .

رسم تخططي لتحديد القطاعات المعروضة في القوائم المالية

